



بيان لجنة السياسة النقدية

٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ و ٨,٧٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام للشهر الثالث على التوالي في الحضر الى ٥,٧٪ في نوفمبر ٢٠٢٠ من ٤,٥٪ في أكتوبر ٢٠٢٠. ويرجع الارتفاع في المعدل السنوي للتضخم العام في الأساس مدفوعاً بارتفاع المساهمة السنوية للسلع الغذائية منذ سبتمبر ٢٠٢٠. وقد عكس ارتفاع معدل التضخم العام في نوفمبر ٢٠٢٠ صدمة عرض مؤقتة في اسعار الطماطم. في ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي بدرجة طفيفة الى ٤,٠٪ في نوفمبر ٢٠٢٠ مقابل ٣,٩٪ في أكتوبر ٢٠٢٠، وهو ما يشير إلى استمرار احتواء الضغوط التضخمية. ومن المتوقع ان يسجل متوسط معدل التضخم العام معدلات احادية تحت مستوى ٦,٠٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. وتعتمد درجة الانحراف المحتمل عن المعدلات المستهدفة بشكل أساسي على درجة انخفاض أسعار الطماطم بعد انتهاء الصدمة، هذا بخلاف التغير في البنود الأخرى.

لقد اتخذ البنك المركزي المصري بشكل استباقي مجموعة من الإجراءات بدءاً من اجتماع لجنة السياسة النقدية الطارئ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ والذي قررت فيه خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع ٣٠٠ نقطة أساس كإجراء استثنائي مما يساهم في دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وخاصة قطاعي الأعمال العام والخاص والقطاع العائلي. بالإضافة الى المبادرات التي أطلقها البنك المركزي المصري للاعتماد على الإنتاج المحلي والمحافظة على معدلات بطالة منخفضة، استتبعها خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة أساس في كل من اجتماع ٢٤ سبتمبر و ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ وذلك في ضوء استمرار احتواء الضغوط التضخمية المتوقعة على المدى المتوسط. وبالتالي، تم خفض إجمالي لكل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٤٠٠ نقطة أساس منذ بداية العام مما ساهم في دعم النشاط الاقتصادي.

وقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٠,٧٪ بشكل مبدئي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، مرتفعاً عن سالب ١,٧٪ خلال الربع السابق من ذات العام. كما سجل معدل النمو ٣,٦٪ بشكل مبدئي وذلك خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال العام المالي السابق. وقد جاء تباطؤ معدل النمو بسبب جائحة كورونا والإجراءات الاحتوائية المصاحبة لها. وقد استمرت معظم المؤشرات الأولية من ناحية الطلب في التعافي التدريجي خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من عام ٢٠٢٠ وذلك مقارنة بالضعف المشهود خلال الربع الثاني من ذات العام. كما انخفض معدل البطالة ليسجل ٧,٣٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وهو أدنى معدل له تاريخياً، مقارنة بـ ٩,٦٪ خلال الربع الثاني من ذات العام.

وعلى الصعيد العالمي، لا يزال النشاط الاقتصادي ضعيفاً على الرغم من تيسير الأوضاع المالية العالمية، وذلك نتيجة انتشار الموجة الثانية لجائحة كورونا وعودة الاغلاق وتشديد الإجراءات الاحترازية والتي ستؤثر سلباً على آفاق الاقتصاد العالمي على المدى القريب. وعلى الرغم من ذلك، فإن تطوير وبدء توزيع اللقاحات الخاصة بجائحة كورونا قد يخفف من حالة عدم اليقين السائدة على المدى المتوسط. وفي ذات الوقت، ارتفعت اسعار البترول العالمية بشكل طفيف مؤخراً.

وتأكيداً لاستمرار دعم البنك المركزي لاستقرار الاقتصاد المصري، فقد تم تحديد معدل التضخم المستهدف في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ عند ٧٪ (±٢٪) مقارنة بـ ٩٪ (±٣٪) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. هذا وسيتم الاستمرار في استخدام أدوات السياسة النقدية للسيطرة على توقعات التضخم واحتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصددمات العرض، والتي قد تؤدي إلى انحراف التضخم عن المعدلات المستهدفة. وقد يحيد التضخم عن المعدلات المستهدفة نتيجة لعوامل خارجة عن نطاق تأثير السياسة النقدية.

ومن المتوقع تعافي معدل النمو الإجمالي الحقيقي للاقتصاد المصري بشكل تدريجي، وذلك بالتوازي مع استمرار دعم الإصلاحات الهيكلية للنشاط الاقتصادي. ومن جانب آخر، من المتوقع أن تتأثر المعدلات السنوية للتضخم بالتأثير السلبي لفترة الأساس وذلك خلال عام ٢٠٢١، إلا أنها ستستمر في تسجيل معدلات قريبة من منتصف نطاق المعدل المستهدف والبالغ ٧٪ خلال عام ٢٠٢٢.

وبالتالي، قررت لجنة السياسة النقدية الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير، ويتسق ذلك مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧٪ ($\pm 2\%$) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط. وتؤكد اللجنة أن مسار أسعار العائد يعتمد على التوقعات المستقبلية لمعدلات التضخم وليس المعدلات السائدة حالياً.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الإلكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg